

سلافة حجاوي\*

## دولة فلسطين المجهضة.. المرتقبة! قراءة في العقل السياسي الفلسطيني 1959 – 1993

منذ نحو ثمانية عقود، برزت فكرة قيام دولة فلسطينية فيما أصبح يعرف بفلسطين كإقليم قائم بذاته. وإن نحن الآن في سنة 2003، لم تزل هذه الدولة غير قادرة على الانتقال من عالم الفكرة إلى عالم الواقع، سواء على شكل دولة فلسطينية عربية في كل فلسطين، أو على شكل دولة اتحادية أو ديمقراطية تضم العرب واليهود، أو على شكل دولة فلسطينية عربية على جزء صغير من فلسطين، وذلك في الوقت الذي تمكن المستوطنون اليهود من إقامة دولتهم على 78% من الأرض، والتحول إلى دولة قوية في إطار النظام الدولي الحديث والشرعية الدولية، والتمدد عبر الاحتلال إلى بقية الأراضي الفلسطينية.

فلسطينياً، يُلْقَى عادة بالمسؤولية عن هذا الواقع المر على الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وعلى العرب الآخرين. وفي المراحل اللاحقة لسنة 1948، ألقى الفلسطينيون ببعض اللائمة على القيادات الفلسطينية السابقة. غير أن الكتابات النقدية لما حدث خلال الأعوام الخمسين الأخيرة، تكاد تكون قليلة جداً. ولا يزال المزاج الفلسطيني حتى الآن غير قادر على الحسم في اتجاه هدف معين واحد لنضاله. فهناك من لا يزالون يريدون تحرير كل فلسطين بهدف إقامة دولة فلسطينية عربية فيها، ويرفضون فكرة قيام دولة فلسطينية عربية على الجزء المتبقي من فلسطين، لأنهم يعتقدون أن قيام مثل هذه الدولة سيحول دون المضي قدماً لتحقيق هدف التحرير الكامل. وهناك من يرفضون قيام أية دولة فلسطينية أصلاً، في انتظار التحرير الكامل وقيام الدولة العربية، أو الدولة الإسلامية في دار الإسلام. وهناك من يرفضون فكرة قيام دولة فلسطينية عربية على ما بقي من فلسطين بعد سنة 1948

---

(\*) كاتبة فلسطينية، تعمل حالياً مديرة لمركز التخطيط الفلسطيني في غزة.

لأنهم يفترضون أنها ستكون دولة تابعة للدولة اليهودية. وهناك من يقبلون بمثل هذه الدولة لأنهم يرون أنها ستشكل نهاية الصهيونية وبداية نهاية الدولة اليهودية. غير أن قلة قليلة تريد قيام هذه الدولة انطلاقاً من القناعة بالدولة ذاتها.<sup>(1)</sup>

فإذا كانت الدولة الوطنية الحديثة قد أصبحت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مطلباً حياتياً أساسياً للجماعات والشعوب في مختلف أنحاء العالم، على الرغم من أنها انبثقت أساساً لخدمة أغراض ومصالح القوى الدولية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، فقد كانت الدولة ولم تزل، سواء في كل فلسطين على النحو الذي كان مطروحاً قبل سنة 1948، أو على جزء من فلسطين على النحو الذي انحصرت فيه الخيارات بعد سنة 1948، ذات أهمية مضاعفة بالنسبة إلى الفلسطينيين، لأنها بالإضافة إلى المسائل الحياتية، كانت ولم تزل الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأرض، وعلى بقاء الفلسطينيين كشعب، وذلك في سياق الهجمة الصهيونية المتواصلة منذ أكثر من قرن.

وإذا كان المزاج الفلسطيني العام في حيرة من أمره، فما هي أهداف القيادات السياسية الفلسطينية؟ وكيف ترجم العقل السياسي نفسه إلى مواقف ومشاريع وقرارات في شأن قضية فلسطين ومسألة الدولة بصورة خاصة على مدى السنوات في قيد الدراسة، وكيف تعامل هذا العقل مع القوى الدولية انطلاقاً من أهدافه الخاصة؟

هذا ما سنتابعه في الصفحات التالية في عملية جرد موجزة لما أنجزه العقل السياسي الفلسطيني، أولاً على صعيد المواقف والأهداف، وثانياً على صعيد التعامل مع القوى الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن ما يقصد بالعقل السياسي هو العقل السياسي الجماعي المعبر عن إرادات مجموعة القوى المهيمنة سياسياً في أية مرحلة من المراحل، حيث سيتم التركيز هنا على الفترة الممتدة من أواخر الخمسينات حتى التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) سنة 1993، وذلك في ضوء أن ما تلا توقيع الاتفاق المذكور هو في الواقع تكرار لحالة العقل السياسي الفلسطيني السابقة ونتيجة من نتائجها، وذلك بالإضافة إلى أن المزاج العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 اختلف عما كان عليه حتى سنة 1993، الأمر الذي يتطلب دراسة أخرى.

## أولاً: المواقف والأهداف كيان "فتح" الثوري

مع اختفاء فلسطين كوحدة إقليمية سياسية سنة 1948، اختفت فكرة الدولة نتيجة انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني، ونتيجة عدم وجود مثل هذه الفكرة في الأجندة السياسية المصرية أو الأردنية. وطوال الخمسينات، لا نجد أدباً سياسياً فلسطينياً يثير الاهتمام في هذا المجال، وذلك إلى حين ظهور حركة "فتح" في أواخر سنة 1958، ثم ظهور حركة الأرض داخل إسرائيل في أوائل الستينات، التي دعت إلى قيام دولة فلسطينية عربية وفقاً لقرار التقسيم، والتي ما لبثت أن طوردت وانتهى أمرها.<sup>(2)</sup>

أما "فتح"، فقد أخذت تدعو على صفحات نشرة "فلسطيننا" إلى استرداد الضفة الغربية وقطاع غزة، لا لإقامة دولة فلسطينية فيهما وإنما لإقامة حكومة فلسطينية تقوم بمهمتين في آن واحد، هما مهمة استعادة الهوية الفلسطينية للفلسطينيين، وذلك بمنحهم جواز سفر بدلاً من وثيقة سفر... ورعاية مصالح الفلسطينيين داخل البلاد العربية على الأقل، ثم مهمة "الكيان الثوري" الذي يحقق انطلاق الثورة، "فتحمي الدول العربية حدوده وتقدم المساعدة للحكم الوطني المتمثل بهذا الكيان."<sup>(3)</sup> وقد يتبادر إلى الذهن من خلال هذا الطرح، أن فكرة الدولة لم تكن بعيدة عن أذهان قادة "فتح" في ذلك الحين، غير أن هذا لا يلبث أن ينتفي لدى قراءة ما تقوله النشرة في مكان آخر، إذ كتبت: "أما أرضنا فلسطين فلن نقبل بتقرير مصيرها قبل أن نتحرر."<sup>(4)</sup> ويبدو واضحاً في هذا الطرح الذي تبنته "فتح" في أوائل الستينات، أنه شكّل استمراراً لمواقف الهيئة العربية العليا وما تمخض عنها سنة 1948 في شكل "حكومة عموم فلسطين"، وإن اختلفت التسميات. غير أنه إذا كان في قدرة الهيئة أن تقيم حكومة عموم فلسطين، ولو لبضعة أيام، فإن "فتح" لم تتمكن من إقامة الكيان الثوري.

## من الكيان الثوري إلى الدولة الديمقراطية

وضعت حرب 1967 نهاية لوضع شاذ في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في تلك الحرب، وفرضت وضعاً شاذاً آخر، وإنما أقل إشكالية وأكثر وضوحاً بقدر تعلق الأمر بمسألة الدولة. فعلى الرغم من عدم اعتراف المجتمع الدولي بضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد سنة 1948، فقد كان من شأن ذلك الضم أن يستمر ويتحول إلى أمر واقع لو

لم تقم إسرائيل باحتلال الضفة الغربية سنة 1967، وذلك في ضوء أن أية حركة وطنية فلسطينية هدفها القضاء على إسرائيل من أراض تابعة للأردن أو مصر، كان من شأنها أن تسحق. أما بعد سنة 1967، فإن تغيير وضع الأراضي الفلسطينية من أراض مضمومة أو منضمة إلى الأردن، وتحت نظام الانتداب المصري، إلى أراض محتلة، قد فجر السؤال وطرح إمكان عودة الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها المنصوص عليها في ميثاقها بشأن استكمال أهداف نظام الانتداب وقيادة المناطق الفلسطينية، التي لم تقم فيها دولة سنة 1948، نحو الاستقلال.

فبغض النظر عن ادعاءات إسرائيل بعد سنة 1967 أن هذه الأراضي لا مالك لها، وأنها أحق من الأردن في الاستيلاء عليها، وهي ادعاءات لم يأخذها أحد في الاعتبار الجدي، فإن الوضع الشرعي للضفة الغربية عاد بعد سنة 1967 إلى ما كان عليه حتى سنة 1948، وذلك من حيث استمرار شموله بنظام الانتداب وفقاً للمادة 80 (أ) من ميثاق الأمم المتحدة، وتفسيرات محكمة العدل الدولية لها، والتي تنص على استمرار سريان نظام الانتداب أو الوصاية على المناطق التي لم يتقرر مصيرها، واستمرار مسؤولية الجمعية العامة عنها بفعل كونها وارثة عصبة الأمم فيما يتعلق بنظام الانتداب.<sup>(5)</sup>

وفعلًا، فبعد الاحتلال الإسرائيلي بدأ التفكير جدياً بشأن الأراضي المحتلة في اتجاه دعوة الجمعية العامة إلى تحمّل مسؤولياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ظهر في الضفة الغربية، بعد احتلال سنة 1967، عدة دعوات ومشاريع، بعضها متهاافت، وبعضها ناضج ومتكامل. ويمكن تمييز مشروع موسى العلمي ومحمد أبو شلابة اللذين دعيا، كل منهما على حدة، إلى ضرورة دعوة الأمم المتحدة إلى تحمّل مسؤولياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لمدة خمسة أعوام، يصار بعدها إلى إجراء استفتاء عام بين السكان بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة "أو إقامة اتحاد فدرالي مع الأردن"، وفقاً لموسى العلمي.<sup>(6)</sup> ومن الطبيعي أن مثل ذلك الحل في إطار الأمم المتحدة كان يفترض بديهياً الاعتراف بإسرائيل والتأقلم معها.

أما في الخارج، فيشير صلاح خلف (أبو إياد)، في كتابه "فلسطيني بلا هوية"، إلى أن فاروق القدومي (أبو اللطف) كان أول من فكر في اتجاه إقامة دولة فلسطينية بعد سنة 1967، إذ تقدم بعد شهرين فقط من انتهاء الحرب بمذكرة سياسية إلى اللجنة المركزية لـ "فتح"، حلل فيها الأوضاع الناجمة عن تلك الحرب، وطرح ضرورة العمل في

اتجاه إقامة "دويلة" فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة "في حالة إعادة إسرائيل لهذه الأراضي". ويستطرد أبو إياد قائلاً إن أبو اللطف أكد "أن هذا الهدف، ليس مطابقاً على المدى القصير والمتوسط لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك أية قطعة من وطنه وحسب، وإنما يستجيب كذلك لتحليل موضوعي للظروف". ويعلق أبو إياد على ذلك بقوله: "وبالفعل، فإنه كان من البديهي، أنه كائناً ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فإنها تظل في المستقبل المنظور، دولة لا تقهر ولهذا فإن عدم توقع المرور بمراحل مؤدية إلى الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، يكون أمراً من قبيل الوهم والخيال". ويختتم أبو إياد حديثه بالقول: "وبالرغم من واقعية تقرير القدومي وصفائه - وخاصة في الجزء المتعلق منه بالدويلة - فإنه اصطدم بمعارضة حادة داخل الأجهزة القيادية في فتح.... وعلى هذا فقد قررنا إحالة تقرير القدومي إلى المحفوظات بانتظار مجيء أيام أفضل." (7)

إذا كان تقرير القدومي قد أحيل على المحفوظات، فإن دعوات الفلسطينيين الراحين تحت الاحتلال في السياق ذاته قد جوبهت أيضاً بالرفض الشديد حين قدمت إلى قيادات "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل وصل الأمر إلى حد تهديد كل من يجرؤ على المطالبة بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة "بالحجر" الوطني، وبقطع كل رأس يرتفع في الضفة الغربية مطالباً بالدولة المسخ. (8) وصدر منذ ذلك الحين الكثير من المقالات في مجلة "شؤون فلسطينية" وغيرها، التي أخذت تندد بفكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. (9) غير أنه على الرغم من تلك التهديدات، وما رافقها من وصف بعض الداعين إليها بالعمالة، استمر دفع الداخل في ذلك الاتجاه، وسافرت عدة وفود إلى الخارج لإقناع القيادة بذلك، لكن من دون جدوى.

في سنة 1968، طرحت حركة "فتح" ما وصفته بالهدف الاستراتيجي، والمتمثل في دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1968، تبنى المؤتمر الثالث للحركة فكرة الدولة الديمقراطية. وفور اختتام المؤتمر في العاشر من الشهر نفسه، عقد صلاح خلف (أبو إياد) مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن الدولة الديمقراطية كهدف استراتيجي. ولم يوضح طبيعة ذلك الهدف ولا كيفية تحقيقه، وما إذا كان هناك هدف مرحلي على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي. الفكرة، طبعاً، لم تكن جديدة، إذ إنها كانت طرحت قبل سنة 1948 وخلالها وبصيغ متعددة، غير أن ظهورها مجدداً سنة 1968 جاء من دون مقدمات. ويمكن التكهن بأن مداولات الكواليس

التي أعقبت حرب 1967 هي التي أفرزتها ككتكتيك يملأ الفراغ السياسي. وقد يكون هناك من اقتنع بإمكان تحقيق ذلك بفعل التأثير الصيني في الساحة الفلسطينية في ذلك الحين، كما سيرد لاحقاً. ويقال إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بزعامة نايف حواتمه، هي التي كانت أول من طرح الفكرة قبل أن تتبناها حركة "فتح".

بدأت الأدبيات الخاصة بالدولة الديمقراطية تظهر بعد مؤتمر "فتح" المشار إليه أعلاه، وتحول مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير إلى حاضنة لهذه الفكرة، فأصدر بعض الكرايس التوضيحية باللغة الإنكليزية، إضافة إلى بعض المقالات التي نشرت في مجلة "شؤون فلسطينية" خلال الفترة 1971 - 1972. ويمكن إيجاز ما ورد في تلك الأدبيات بما يلي: 1 - تقوم الدولة الديمقراطية في كل فلسطين من خلال الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية التي سينضم إليها اليهود التقدميون؛ 2 - هي دولة تضم، إلى جانب كل الفلسطينيين العرب، كل اليهود الذين يقبلون بالعيش فيها، حتى لو لم يكونوا من اليهود العرب - يبدو واضحاً أن الفكرة لم تلتزم الميثاق الوطني الفلسطيني بشأن تعريف من هو اليهودي الذي يحق له البقاء في فلسطين؛ 3 - هي دولة عربية وتشكل جزءاً من الأمة العربية، وخصوصاً أن الكيان الصهيوني يضم عدداً كثيراً من اليهود العرب. يذكر أن الرئيس ياسر عرفات كان شرح هذا الموضوع في تصريح أدلى به في آب/أغسطس 1969، بقوله إن الأغلبية السكانية في الدولة المقبلة ستكون عربية "إذا ما علمنا أن هناك 2.500.000 فلسطيني عربي من مسلمين ومسيحيين، إضافة إلى 1.259.000 عربي من أتباع الدين اليهودي الذين يعيشون فيما يعرف الآن بإسرائيل"؛<sup>(10)</sup> 4 - هي دولة لاطائفية، ولن يسمح بأن تكون شبيهة بلبنان الطائفي، ولن تكون دولة إقطاعية أو أرستقراطية أو ديكتاتورية أو شوفينية عنصرية، كما لن تكون دولة علمانية، "لأن العلمانية بعيدة عن ثقافتنا، ولن تكون دولة ثنائية القومية"؛ 5 - يتم توفير الفرص المتساوية للجميع في العمل والعبادة والتعليم والثقافة وفي اتخاذ القرارات، ويمكن لرئيس الدولة أن يكون يهودياً إذا توفرت فيه الكفاءة؛ 6 - اللغتان العربية والعبرية لغتان رسميتان للدولة.

ولا يرد أي ذكر في تلك الأدبيات لأي من آليات الديمقراطية المعروفة، كالانتخابات وتشكيل الأحزاب وتداول السلطة وغير ذلك. كما يستطرد بعض المقالات في شرح مستقبل الدولة الديمقراطية واحتمالات الخطر الديموغرافي، فينفي إمكان حدوث ذلك،

"لأن العرب ينجبون كثيراً، كما أن معظم اليهود الغربيين سوف يهاجرون."<sup>(11)</sup>

لم تعمر تلك اليوتوبيا الفلسطينية طويلاً، وخصوصاً أنها لم تلق التأييد في صفوف بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، بل إن المجلس الوطني الفلسطيني صادق عليها سنة 1969 على مضض، وبعد أن حذف كل ذكر لليهود في النص المقدم إليه.<sup>(12)</sup> وكانت آخر دفعة في الحديث عن الدولة الديمقراطية هي تلك التي وردت في خطاب الرئيس ياسر عرفات في الأمم المتحدة سنة 1974، والذي تحدث فيه بعاطفة أبكت الكثير من الفلسطينيين حين قال: "فلماذا لا أحلم... وآمل، والثورة هي صناعة تحقيق الأحلام والآمال. فلنعمل معاً على تحقيق الحلم في أن أعود مع شعبي من منفاي لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء."<sup>(13)</sup> ومنذ ذلك الحين، أخذت الدولة الديمقراطية تظهر في البيانات الصادرة عن المجالس الوطنية الفلسطينية "كهدف استراتيجي"، من دون أي شرح أو تنظير مرافق. ويبدو أن الداخل لم يتحمس لفكرة الدولة الديمقراطية، وإنما استمر في حث القيادة في الخارج على تبني هدف دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وأخذ يتحرك في هذا الاتجاه. وتشكل المذكرة التالية التي بعثت بها مئة شخصية من الضفة والقطاع إلى رئيس مجلس الأمن في تموز/يوليو 1973 وثيقة مهمة في هذا المجال:

"يعلن سكان الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم، ويؤكدون رفضهم لجميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي، ويطالبون بإنهاء الاحتلال بجميع صوره، ويطالبون بحقوقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أراضيهم، هذه الحقوق التي أكدتها قوانين وشرعة وقرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة..."<sup>(14)</sup>

وفور انتهاء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وصلت برقيات كثيرة إلى قيادة منظمة التحرير في الخارج تحثها على السعي للاشتراك في مؤتمر جنيف "لضمان إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة". وأكدت مذكرة، اعتبرت أشمل مذكرة تفصيلية في هذا المجال حتى ذلك الحين، ضرورة بذل أقصى الجهود من أجل ذلك، لأن قيام دولة فلسطينية "سيجبر إسرائيل على رسم حدودها، التي أدى عدم تحديدها إلى انتشار الاستيطان."<sup>(15)</sup> ويشير استطلاع للرأي أجري في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر 1973، ونشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية في ذلك الحين، أن 61% من

السكان وصفوا أنفسهم بأنهم فلسطينيون، و28٪ وصفوا أنفسهم بأنهم من سكان الضفة الغربية، بينما وصف 6٪ فقط أنفسهم بأنهم أردنيون، وأعر 44٪ عن رغبتهم في قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، في حين عبر 19٪ فقط عن رغبتهم في العودة للانضمام إلى الأردن،<sup>(16)</sup> الأمر الذي يوضح مدى تجذر فكرة الدولة بين سكان الضفة الغربية، وذلك على العكس من الخارج.

### من الدولة الديمقراطية إلى السلطة الوطنية المقاتلة

إذا كانت حرب حزيران/يونيو 1967 قد تمخضت في العقل السياسي الفلسطيني عن فكرة الدولة الديمقراطية التي يتم الوصول إليها عبر الكفاح المسلح وحرب الشعب، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 ما لبثت أن تمخضت عن فكرة السلطة الوطنية المقاتلة، باعتبارها سلطة مرحلية في الطريق إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في الدولة الديمقراطية.

كان برنامج النقاط العشر، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1974، حدثاً دراماتيكياً هائلاً، لا بسبب ما ادعي أنه شكّل انقلاباً في الرؤى والمفاهيم والاستراتيجيات الفلسطينية، وإنما بسبب ما احتواه من غموض وتباين في مفرداته التي نصت على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة".<sup>(17)</sup> فهذه السلطة ليست دولة، لأنها "مقاتلة"، بمعنى أنها لن تلتزم القرار 242، أو القرار 338 الذي نص على شرط التفاوض مع إسرائيل، لكنها قريبة جداً من الدولة من حيث أنها "وطنية"، بمعنى أنها تقوم في مكان يتحول بقيامها إلى "وطن" سياسي. ثم إنها "مستقلة"، والاستقلال سمة خاصة بالدول.

أثار هذا البرنامج الذي سمي المرحلي ردات فعل ومواقف متباينة إلى حد التناقض والتضارب. فقد اعتبره الواقعيون خطوة على طريق الواقعية السياسية، وقالوا إن السلطة تعني دولة، بينما رأى آخرون أنه لا يقدم أي تنازل عن هدف التحرير الشامل، بدليل أن السلطة مقاتلة ومرحلية. وعارضه آخرون على أساس أنه يشكل ابتعاداً عن هدف التحرير الشامل من دون مرحلية، واعتبروا صيغة البرنامج بمثابة خديعة. وفعلاً، كانت صيغة البرنامج صيغة حمالة أوجه. وبعد بضعة أشهر، توجه الرئيس ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته التاريخية التي روى فيها تاريخ مأساة

الشعب الفلسطيني، وقال أنه إنما جاء إلى الأمم المتحدة "بغصن الزيتون مع بندقية الثائر"، مناشداً الأمم المتحدة ألا تسقط غصن الزيتون من يده. وكما أشار في كلمته إلى الدولة الديمقراطية، كما ورد سابقاً، فقد دعا الأمم المتحدة إلى تمكين "شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على أرضه"، ولم يذكر كلمة "مقاتلة"<sup>(18)</sup> وبدا واضحاً أن الرئيس لم يطالب بإقامة "دولة"، ولم يتضح كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في إقامة مجرد سلطة، وخصوصاً أن الرئيس لم يطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها الانتدابية.

### من السلطة الوطنية المقاتلة

#### إلى الدولة الغامضة

بعد ذلك، اختفى مصطلح سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة، وحل محله مصطلح دولة. غير أن مصطلح الدولة اكتسب بالغموض، وبعدم وضوح أين ستقوم الدولة.

ففي برنامج المجلس الوطني لسنة 1977، المعروف ببرنامج النقاط الخمس عشرة، لم يرد ذكر لسلطة الشعب الوطنية المقاتلة، وحلت محلها "دولة وطنية مستقلة فوق التراب الوطني". وقد بقي مكان هذه الدولة غير واضح المعالم: هل التراب الوطني هو في الأراضي التي احتلت سنة 1967، أم في مكان آخر؟ غير أن هناك مادة أخرى في البرنامج نفسه تدعو إلى تصعيد الكفاح المسلح في "الأراضي المحتلة"، وإلى تقديم الدعم لجماهير شعبنا في "الأرض المحتلة". فهل هناك فارق بين الأراضي المحتلة والأرض المحتلة؟ وهل الجماهير المخاطبة هي جماهير الأراضي التي احتلت سنة 1967، أم جماهير الأرض التي احتلت سنة 1948؟<sup>(19)</sup>

وقد كرر برنامج المجلس الوطني لسنة 1979 المادة الخاصة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني من دون أن يشير إلى أي تراب وطني، وتوزعت الأهداف والغايات في أكثر من مادة أخرى. فنصت إحدى المواد على تصعيد الكفاح المسلح، "خاصة داخل الأرض المحتلة"، وذلك باعتبارها "ميدان الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني"، الأمر الذي يوحي بأن المقصود هنا هو الأراضي المحتلة منذ سنة 1948، ذلك بأن الأراضي التي احتلت سنة 1967 لم تعتبر حتى ذلك الحين ميدان الصراع الرئيسي. وهناك مادة أخرى تنص على "التمسك بفلسطين وطناً تاريخياً

لا بديل عنه للشعب الفلسطيني"، إذ يتبادر إلى الذهن فوراً أن ما يقصد بالوطن التاريخي هو الأراضي المحتلة منذ سنة 1948. غير أن المرء لا يلبث أن يفاجأ بوجود جملة أخرى، وفي السطر ذاته وكأنها تكملة للجملة الأولى، تنص على "مقاومة كافة مشاريع التوطين"، الأمر الذي يمكن أن يؤكد الفرضية الأولى، أو أن المسألة تقتصر على عودة اللاجئين إلى أراضي 1948 من دون تحرير. وفي الوقت الذي يرجح تفسير هذه المادة على أساس أن المقصود هو أراضي 1948، يفاجأ القارئ بمادة أخرى تشير إلى الأراضي التي احتلت سنة 1967 بأنها "الوطن المحتل"، وترفض مشاريع الحكم الذاتي فيه وتقاومها.

ولم تحدِّ مقررات المجالس الوطنية اللاحقة عن ذلك الأسلوب الغامض في طرح الأهداف. ففي سنة 1981، كرر المجلس الوطني اعتماد البيان السياسي الصادر سنة 1979، من دون ذكر أي تفصيل. وفي سنة 1983، عبر المجلس عن تقديره البالغ لوحدة الموقف الوطني لشعبنا الفلسطيني على امتداد الأرض المحتلة "في الجليل والمثلث والنقب، وفي الضفة وغزة والقدس والجولان". وقد يتساءل المرء لماذا تم إدراج الجولان هنا، وخصوصاً في سنة 1983؟ ثم يعود فيؤكد في مادة أخرى "صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل"، ويحيي في مادة أخرى "صمود شعبنا داخل المناطق المحتلة عام 1948"، وذلك تعبير قد يصعب تفسيره، إلا إذا كان المقصود حقاً هو اعتبارها مجرد مناطق من كل.

أمّا مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عمان سنة 1948، فلم تحد هي الأخرى عن ذلك النهج الغامض الذي يوحى بكل الاحتمالات في شأن مكان إقامة الدولة؛ فالمجلس يؤكد الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني، ثم ينتقل إلى القول إن "حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية هي المدخل والأساس لأي تحرك سياسي عادل لقضيتنا". وإذا جاز لنا تفسير هذا الاصطفاف للأهداف، يمكن القول بمنطقية أسبقية حق تقرير المصير على إقامة الدولة، لكن العودة هنا تسبق قيام الدولة. وإذا كان هذا الاصطفاف مقصوداً حقاً، فهو يعني أن الدولة لن تقوم إلا بعد العودة. وبما أن حق تقرير المصير يسبق العودة، فإن الأمور تختلط على نحو لا يتيح التعرف الفعلي على الأهداف الفلسطينية.

غير أن بيان المجلس الوطني لسنة 1987 يعيد اصطفاف الأهداف على النحو التالي: 1 - العودة؛ 2 - حق تقرير المصير؛ 3 - إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق

التراب الوطني. فالعودة هنا تسبق حق تقرير المصير وقيام الدولة، الأمر الذي يرجح أن مكان الدولة هو كل فلسطين، أو أن عودة اللاجئين شرط للقبول بقيام دولة في الأراضي التي احتلت سنة 1967.

هكذا يلاحظ أن العقل السياسي الفلسطيني قد بدأ بالتحدث عن هدف إقامة دولة فلسطينية، "وليست دولة فلسطينية عربية"، منذ سنة 1977. وإذا كانت سلطة الشعب الوطنية المستقلة الصادرة سنة 1974 شكلت في أحد تفسيراتها استمراراً للحكومة الفلسطينية والكيان الثوري، اللذين طرحتهما حركة "فتح" منذ سنة 1960، فإن الحديث عن الدولة، الذي بدأ سنة 1977 واستمر حتى سنة 1987، ظل حديثاً غامضاً يحتمل أكثر من تفسير واحد. وقد يمكن الاستنتاج أن مبدأ قيام دولة فلسطينية عربية في الأراضي التي احتلت سنة 1967 لم يعتمد خلال تلك المرحلة قط، وإنما ظل الحديث يدور حول هدف الدولة الديمقراطية في كل فلسطين، لكن بتسميات متعددة وإشارات متباينة توحى لكل طرف بأن يستنتج منها ما يريد.

### من الدولة الغامضة

### إلى الدولة الواضحة

إذا كانت سنة 1974 قد شهدت تحولاً دراماتيكياً في العقل السياسي الفلسطيني، تمخض عن ابتكار مصطلح "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة"، فقد شهدت سنة 1988 تحولاً دراماتيكياً آخر تمثل في صدور "إعلان الاستقلال" الذي نص على أن المجلس الوطني "يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف".<sup>(20)</sup> وأيضاً، يقف المرء حائراً أمام المكان الذي ستقوم عليه الدولة المعلنة، هل في كل أرضنا الفلسطينية؟ وهل "أرضنا الفلسطينية" هي كل فلسطين التاريخية أم قسم منها؟

غير أن البيان السياسي المرافق لإعلان الاستقلال لا يلبث أن يخرج القارئ من حيرته، إذ نص على أن الدولة ستقوم على الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، وطالب "إسرائيل" بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في تلك السنة، بما فيها القدس العربية. هكذا، ولأول مرة في تاريخ حركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية يخرج نص يشير إلى دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإن يكن هذا النص قد جاء في البيان السياسي لا في إعلان الاستقلال نفسه.

في ذلك الحين، ظهر الكثير من التساؤلات عن الأسباب التي دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإقدام على هذه الخطوة التي طالما تم رفضها بإصرار منذ سنة 1967. هناك من عزا ذلك إلى القرار الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية، الذي صدر في 31 تموز/يوليو 1988. وقال آخرون إن التبدل في سياسات الاتحاد السوفياتي منذ مجيء ميخائيل غورباتشيف إلى الحكم، أجبر المنظمة على مراجعة سياساتها والاقتراب من سياسة الوفاق الدولي الجديد. وهناك من قال إن اندلاع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أواخر سنة 1987، كان السبب الرئيسي. ويبدو أن تلك الأسباب قامت كلها بأدوار في بلورة ذلك القرار، غير أن اندلاع الانتفاضة كان بالتأكيد السبب الرئيسي.

فمنذ اندلاع الانتفاضة وتواصلها بزخم متزايد بدأ كأن قيادة الانتفاضة في الداخل أخذت زمام المبادرة فيما يتعلق بصنع القرار السياسي، وذلك لأول مرة منذ سنة 1967، إذ ما لبثت أن دفعت بقوة في اتجاه الدعوة إلى تبني برنامج سياسي واضح المعالم وقابل للتنفيذ، يتمثل في دولة فلسطينية عربية على الأراضي التي احتلت سنة 1967، وهو البرنامج الذي طالما دعت إليه شخصيات الداخل سابقاً. وقد تجلى ذلك الدفع الجديد بالبيانات الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة منذ أوائل سنة 1988، وباللقاءات والتظاهرات التي شاركت فيها شخصيات فلسطينية مع قوى اليسار الإسرائيلي، والتي تمت الدعوة فيها إلى تبني خيار دولتين لشعبين في أرض فلسطين الانتدابية،<sup>(21)</sup> هذا بالإضافة إلى الرسائل والمذكرات التي وردت من الداخل إلى قيادة المنظمة في الخارج، والتي تناشدها فيها أن تعمل على توفير الحماية السياسية للانتفاضة بتبني هدف واقعي يقوم على الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود 1967، "مع ربط هذا الاعتراف بتسليم إسرائيل ودول العالم بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة."<sup>(22)</sup>

كذلك لا يمكن إغفال سبب مهم آخر دفع قيادة المنظمة إلى اتخاذ هذا القرار، وهو أن الانتفاضة كانت أعادت الوزن لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كانت فقدته منذ خروجها من بيروت سنة 1982. ولم يكن أمام قيادة المنظمة إلا أن تقتنص تلك الفرصة التي تعيد إليها ألقها ومركزيتها في صناعة القرار الفلسطيني.

وهكذا، صدر إعلان الاستقلال والبيان السياسي المرافق وسط حالة من الاحتفالية التي أذهلت الكثيرين، ورحب بها الكثيرون، وأغضبت كثيرين آخرين لم يتحملوا فكرة التنازل عن هدف التحرير الكامل.

أما وقد أقدمت قيادة المنظمة على تلك الخطوة الجبارة، فقد كان عليها أن تتحمل أعباء إخراج ذلك الجنين إلى حيز الوجود، وذلك بتبني خيار الدولة على الأراضي التي احتلت سنة 1967 كخيار استراتيجي، لا مجرد خيار تكتيكي ومرحلي، وأن تكرس كل طاقاتها وجهودها السياسية والدبلوماسية من أجل ضمان نجاح مبادرتها التي لم يكن تحقيقها مستحيلاً على النحو الذي كان عليه هدف التحرير الكامل. غير أن المؤشرات لم تكن تصبّ في مثل ذلك التوجه المطلوب. ولعل صدور الإشارة إلى قيام الدولة في الأراضي التي احتلت سنة 1967 في البيان السياسي، وليس في إعلان الاستقلال نفسه، كان أول مؤشر من تلك المؤشرات.

وقد تأكد ذلك بعد أقل من عام تقريباً. فبغض النظر عن تفصيلات التطورات التي أعقبت إعلان الاستقلال، بما في ذلك البيان الصحافي الذي ألقاه الرئيس ياسر عرفات في 14 كانون الأول/ديسمبر 1988 والذي ربط فيه الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، بسلام وأمن، بقيام الدولة الفلسطينية،<sup>(23)</sup> وبدء الحوار الأميركي - الفلسطيني فوراً، على الرغم من أن الإدارة الأميركية كانت أكدت أن قبولها ببدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية "لن يؤخذ على أنه يعني قبول الولايات المتحدة أو اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة"،<sup>(24)</sup> فقد كان من المسلم به أن الإدارة الأميركية لن تحيد عن أسس التسوية التي اتفقت عليها بشكل أو بآخر مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حتى ذلك الحين، والمتمثلة في المرحلية كأساس، وإجراء انتخابات في الأراضي التي احتلت سنة 1967 لفرز قيادة تشكل طرفاً في المفاوضات مع إسرائيل، وفقاً للقرارين 242 و338.

كانت الانتخابات إجراء لا يمكن للفلسطينيين رفضه، بل ضرورية لأي توجه جدي نحو الدولة، وذلك انطلاقاً من واقع أن الشرط الأساسي للاعتراف الدولي بالدول وفقاً للنظام الدولي المعاصر، هو توفر السيطرة الفعلية للشعب على أرضه من خلال قيادة سياسية فعالة. وكانت الانتفاضة بدأت، من خلال مختلف أنشطتها وفعاليتها، بزعة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي والتأسيس لسيطرة فلسطينية عربية. ومن أجل تطوير ذلك الوضع كانت بحاجة ماسة إلى ذلك الغطاء السياسي الذي يمكن لمنظمة التحرير توفيره لها، بما في ذلك دعم إجراء الانتخابات. وكان من شأن موافقة المنظمة على إجراء الانتخابات في الداخل أن تقطع الطريق على ترددات حكومة الليكود الإسرائيلية وتزعزع مكانتها داخلياً ودولياً لمصلحة الموقف الفلسطيني. غير أن المأساة ما لبثت أن حدثت خلال الجلسة الرابعة من جلسات الحوار الأميركي - الفلسطيني في 16 آب/أغسطس

1989، وذلك حين رفضت قيادة المنظمة، وبإصرار، الموافقة على أن يكون الوفد المفاوض من الداخل.<sup>(25)</sup> وبذلك انهار الحوار الأميركي - الفلسطيني فعلياً على صخرة السياسات الفلسطينية الداخلية، والتمثلة في إصرار قيادة المنظمة على أن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هو قيادة المنظمة وليس منظمة التحرير نفسها.

### من الدولة الواضحة

#### إلى الحكم الذاتي

قبل توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، كان التبرير السائد لرفض قيادة المنظمة أن يكون الوفد المفاوض من الداخل، هو أن قيادة المنظمة أقدر على قيادة المفاوضات وعدم الإذعان للضغوط التي سيمارسها الوفد الإسرائيلي المدعوم أميركياً، وخصوصاً في شأن القضايا الصعبة، مثل قضايا القدس واللاجئين وقيام الدولة وغيرها. وقد تكرر ذلك التبرير في سياق الإعداد لمؤتمر مدريد وخلال سنة 1991، حين أُجبرت قيادة المنظمة على الموافقة على وفد فلسطيني من الداخل لحضور المؤتمر وإجراء المفاوضات بعد انفضاضه. فخلال المؤتمر والمفاوضات، شكّلت قيادة المنظمة ما لا يحصى من اللجان والوفود المرافقة للوفد المفاوض لإظهار أن الوفد إنما يأتي بأمر القيادة، على الرغم من أن الوفد لم يدخر فرصة قبل المؤتمر وخلال له وبعده إلا وأعلن فيها أنه إنما يمثل منظمة التحرير الفلسطينية وينفذ تعليمات قيادتها.<sup>(26)</sup>

غير أن المفاجأة ما لبثت أن حدثت سنة 1993، حين وقّعت قيادة المنظمة اتفاق أوسلو الذي خلا تماماً من أية إشارة إلى الدولة الفلسطينية كهدف نهائي للمفاوضات، أو كإمكان على أقل تقدير، بل ألحق برسالة فلسطينية تنص على الاعتراف بإسرائيل.

### ثانياً: التعامل الفلسطيني

#### مع القوى الدولية

القوى الدولية هي الأهم في مجال نشوء قضية فلسطين وحلها، وذلك للكثير من الأسباب، في طليعتها أن فلسطين كانت مستهدفة باستمرار من قبل القوى الدولية بفعل أهمية موقعها الاستراتيجي. ويعود السبب في نشوء قضية فلسطين إلى ذلك السبب بدرجة رئيسية، وخصوصاً أن المشروع الصهيوني، كمشروع استيطاني، نشأ في أحضان القوى الدولية. ومن هنا فإن نضال الفلسطينيين بصفتهم السكان الأصليين اصطدم

باستمرار بإرادات القوى الدولية. وكانت كارثة 1948، المتمثلة في عدم إقامة دولة فلسطينية عربية على أكبر قسم متاح وممكن من فلسطين في ذلك الحين، أدت إلى إضافة بعد دولي جديد لقضية فلسطين، تمثل في أن الدولة التي يريد الفلسطينيون إقامتها، بعد ضياع تلك الفرصة، إنما تتطلب قراراً دولياً جديداً يظل خاضعاً بدوره لموازن القوى الدولية، ولمصالح القوى العظمى ومدى أهمية الدولة اليهودية بالنسبة إليها.

مع بدء عودة الحياة إلى الحركة السياسية الفلسطينية في أواخر الخمسينات، كان لا بد لها من البحث عن غطاء أو دعم دولي ما، وخصوصاً أنها طرحت رؤى تهدف إلى القضاء على دولة قائمة ومدعومة من أكبر القوى الدولية.

ومنذ أواخر الخمسينات، وجدت الحركة الفلسطينية حليفاً مثيراً إلى حد كبير، هو الصين. لذلك يمكن أن نطلق على المرحلة الممتدة من أواخر الخمسينات حتى أوائل السبعينات اسم المرحلة الصينية.

كانت الصين في الخمسينات والستينات دولة شبه منبوذة من القوى الدولية، وتعمل من دون كلل من أجل التحول إلى قوة دولية يحسب حسابها. وقد حظيت المنطقة العربية منذ الأربعينات باهتمام كبير في الاستراتيجيات الصينية، وتبلور ذلك الاهتمام في شكل نظرية أطلقها ماو تسي تونغ، وعرفت باسم نظرية المنطقة الوسطى من العالم. كما شكلت نظرية ماو تسي تونغ عن الثورة الريفية والحرب الشعبية طويلة الأمد منطلقاً للسياسة الخارجية في العالم الثالث، وخصوصاً منذ انهيار علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، وبدء تصنيفه عدواً رئيسياً إلى جانب الولايات المتحدة.<sup>(27)</sup>

خلال النصف الثاني من الخمسينات، ولا سيما بعد العدوان الثلاثي على مصر، اندفعت الصين نحو المنطقة العربية، ووجدت في التنظيمات الفلسطينية، وفي مقدمها "فتح"، أداة ثمينة تتيح لها التمرس في المنطقة. وهكذا، أخذت الصين تتحدث عن "الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني"، وتصف إسرائيل بأنها أداة الإمبريالية الغربية، وتنادي بضرورة القضاء عليها، وذلك بعد أن كانت خلال الأربعينات تدعو إلى حل الصراع من خلال التفاهم بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، بعيداً عن التدخلات الدولية. وفي سنة 1964، زار وزير خارجية الصين، شو إن لاي، مصر، وتحدث علناً قائلاً: "نحن على استعداد لدعم الشعوب العربية لاسترداد فلسطين.. حين تكونون مستعدين، قولوا ذلك، وستجدوننا على استعداد لتقديم كل شيء وأي شيء.. أسلحة.. متطوعين..<sup>(28)</sup>

وجدت التنظيمات الفلسطينية، وفي طليعتها "فتح"، في الصين حليفاً دولياً ذا وزن يمكن أن يقلب موازين القوى في المنطقة رأساً على عقب، وخصوصاً أن الصين قامت سنة 1964 بإجراء أول تجربة ناجحة لقنبلتها النووية. وتعززت العلاقات بين الطرفين، وانتشرت أفكار ماو تسي تونغ في صفوف الفلسطينيين، وتكاثر سفر الوفود السياسية والعسكرية إلى الصين. وحين وقعت حرب 1967، ظل التفاؤل كبيراً والنشوة عارمة، ما دامت الصين حليفة الفلسطينيين. وكان ذلك وراء الثقة والشعبية الكبيرة اللتين حظيت بهما منظمات المقاومة الفلسطينية بعد الهزيمة العربية في تلك الحرب.

في سنة 1971، قلبت الصين ظهر المجن للفلسطينيين، وذلك مع أول إشارة أميركية تمثلت في زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون لبكين، واعترافه بالصين قوة دولية، وإدخالها مجلس الأمن كواحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين.

ويمكن القول إن الصين، خلال دعمها للمقاومة الفلسطينية في الستينات، لم تكن معنية بقيام دولة فلسطينية، سواء نتيجة القضاء على إسرائيل، أو في الأراضي التي احتلت سنة 1967، بفعل إدراكها لحدود قوتها، لكنها كانت معنية بمصالحها المتمثلة في دخول المنطقة ومحاولة إثبات وجودها كقوة دولية. ومن الصعب الاستنتاج ما إذا كانت القيادات الفلسطينية في ذلك الحين مقتنعة بجدية الوعود الصينية وبإمكان القضاء على إسرائيل بالدعم الصيني، أم أنها كانت تستغل ذلك الدعم لتقوية وضعها. غير أنه يمكن القول إن الكثير من الكوادر كان مقتنعاً بإمكان ذلك.

مع انتهاء المرحلة الصينية بدأ ما يمكن تسميته المرحلة السوفياتية، وهي مرحلة مترابطة مع مرحلة الدولة الغامضة في السياسة الفلسطينية. كان الرئيس ياسر عرفات قد زار الاتحاد السوفياتي أول مرة بصحبة الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1968، ثم قام بعدة زيارات لاحقة حتى سنة 1972. وكان يُستقبل من قبل لجنة الصداقة السوفياتية - العربية. وفي سنة 1974 توجه أبو عمار، وهو في طريق عودته من الأمم المتحدة بعد إلقاء خطابه الشهير، إلى موسكو بدعوة رسمية، واستقبله الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف نفسه بحفاوة بالغة. كان الاتحاد السوفياتي لا يؤيد الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية من حيث المبدأ، وإن يكن قام سنة 1972 بإرسال أول شحنة أسلحة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد أن قامت مصر بطرد الخبراء السوفيات في تلك السنة.<sup>(29)</sup> وكان يصر على ضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد برنامج سياسي ينص على هدف إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي

احتلت سنة 1967. لذلك أكد الطرف السوفياتي بمفرده، في البيان المشترك الصادر لدى انتهاء زيارة عرفات، ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية على تلك الأراضي.<sup>(30)</sup>

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يدعو فيها الاتحاد السوفياتي إلى قيام دولة فلسطينية. ففي سنة 1948، ساند قيام إسرائيل واعترف بها اعترافاً قانونياً فور قيامها، لكنه في الآن ذاته، أو بعد ذلك، وخصوصاً مع تزايد مؤشرات الحرب الباردة، أخذ يدعو وبقوة إلى تنفيذ الشق الثاني من قرار التقسيم، وعارض بشدة ضم الضفة الغربية إلى الأردن. وقد فسر الغرب ذلك في حينه بأنه مؤشر إلى نيات الاتحاد السوفياتي لإيجاد قاعدة موالية له في الدولة الفلسطينية، فاندفعت بريطانيا بقوة من أجل ضم الضفة الغربية إلى الأردن لإحباط ذلك الاحتمال.

في سنة 1974، لم يكن طراً أي تغيير يذكر على الخريطة الاستراتيجية الدولية القائمة على أساس الحرب الباردة. وهكذا أصبح موضوع الانسحاب الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية في تلك الأراضي إحدى أدوات الحرب الباردة. وقد تجلّى ذلك بتزايد اقتراب منظمة التحرير الفلسطينية من الاتحاد السوفياتي، وبتزايد تلاحم إسرائيل مع الولايات المتحدة على نحو أصبح أشبه بتحالف رسمي. وعلى الرغم من محاولات الرئيس ياسر عرفات، طوال فترة السبعينات، جر السياسة الفلسطينية نحو الوسطية ومد بعض الخطوط إلى الولايات المتحدة، فإن سياسة الوسطية في الحرب الباردة لم تكن مقبولة من القوتين العظميين.

لذلك، فإن تصاعد الحرب الباردة على نحو غير مسبوق في سنة 1979، واتجاه الاتحاد السوفياتي نحو إقامة القواعد العسكرية في مناطق تمتد من أواسط إفريقيا حتى أفغانستان، ما لبث أن أدّى إلى وقوف الاتحاد السوفياتي موقف المشاهد إزاء الاجتياح الإسرائيلي لمقار منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سنة 1982.

ويمكن القول إن المراهنة الفلسطينية على الاتحاد السوفياتي انتهت منذ ذلك الحين، وأن ما تلا ذلك من علاقات كان كله مجرد تنويعات على نغمة نشان، وذلك حتى سنة 1986، حين بدأ التغيير الحاسم في سياسات الاتحاد السوفياتي بعد وصول غورباتشيف وجماعته إلى سدة الحكم.

ولدى تقويم العلاقات الفلسطينية - السوفياتية طوال الفترة الممتدة منذ أوائل

السبعينات حتى سنة 1982، يتضح أن الدعم السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإن يكن ساهم في تمكين المنظمة من الحصول على الاعتراف الدولي بها كممثل للشعب الفلسطيني، وعلى مجموعة من القرارات الداعمة للشعب الفلسطيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الاتحاد السوفياتي وقف عاجزاً، أو غير راغب في تقديم أي دعم سياسي ملموس للدفع بالقضية الفلسطينية قدماً، كأن يعتمد في سياق الحرب الباردة إلى استخدام بند "الاتحاد من أجل السلام" لاستصدار قرار من مجلس الأمن ينص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية.

صحيح أن مثل هذا القرار لم يكن كافياً بحد ذاته لإرغام إسرائيل على الانسحاب وإقامة الدولة الفلسطينية، إذ كان متوقعاً أن تدعم الولايات المتحدة إسرائيل في رفضها الانسحاب، وذلك على غرار ما فعلته في قضية شبيهة بقضية فلسطين، هي قضية ناميبيا. غير أن جنوب إفريقيا ما لبثت أن انسحبت من ناميبيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وقامت دولة ناميبيا بعد تعطيل لقرار صادر عن مجلس الأمن بشأن استقلالها، لمدة عشرة أعوام كاملة.<sup>(31)</sup>

ربما يكون عدم لجوء الاتحاد السوفياتي إلى استخدام بند الاتحاد من أجل السلام نابعاً من عدم استعداده لإضافة عنصر جديد من عناصر التوتر مع الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة، من أجل قضية لم تحتل الأولوية في اهتماماته في تلك الفترة. كما يمكن افتراض أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تطلب من الاتحاد السوفياتي استخدام ذلك البند، وذلك في ضوء أن المنظمة نفسها لم تكن طوال السبعينات ولغاية سنة 1988 حسمت موقفها إزاء تبني هدف قيام دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإن كانت حسمته فعلاً بعد ذلك.

مع انتهاء المرحلة السوفياتية في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة هي المرحلة الأميركية. ومنذ أواخر الثمانينات، تحتم على منظمة التحرير الفلسطينية التعامل مع قوة عظمى وحيدة تقف من قضية فلسطين والدولة اليهودية موقفاً يكاد يكون شبيهاً بالموقف البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، حين كانت بريطانيا هي القوة العظمى الوحيدة من الناحية الفعلية.

فمع انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينات، تعاملت الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية وفق شروط المهزوم في الحرب الباردة، وانعكس ذلك في الموقف الأميركي المتمثل في ضرورة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، وبالقرارين رقم

242 ورقم 338، ونبذ الإرهاب، مع رفض التعهد بقيام دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت سنة 1967. وتحتّم على المنظمة أن تقدم كل ما كانت رفضت تقديمه سابقاً: الاعتراف بوجود إسرائيل، والاعتراف بالقرارين رقم 242 ورقم 338، ونبذ الإرهاب، وذلك لقاء موافقة الولايات المتحدة على بدء حوار مع المنظمة، على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة أن قبولها ببدء حوار مع المنظمة "لن يؤخذ على أنه قبول أو اعتراف بدولة فلسطينية مستقلة."<sup>(32)</sup> وهو ما تأكد وتكرر خلال مؤتمر مدريد في سنة 1991، ثم في اتفاق أوسلو سنة 1993، ذلك الاتفاق الذي غابت عنه الدولة كهدف نهائي للمفاوضات.

ولدى تلخيص حصيلة تعامل العقل السياسي الفلسطيني مع القوى الدولية خلال الفترة 1959 – 1993، يمكن الاستنتاج أنها لم تختلف عن حصيلة الأعوام الثلاثين التي اكتملت في سنة 1948: مرحلتان صينية وسوفيياتية لم تتمخضا عن أية مكاسب فيما يتعلق بمسألة الدولة، ومرحلة أميركية ثالثة ما زالت مفتوحة النهايات.

### خلاصة

إذا جاز لنا إيجاز أداء العقل السياسي الفلسطيني إزاء مسألة الدولة الفلسطينية تحديداً، خلال الفترة الممتدة من سنة 1959 ولغاية توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، يمكن القول إن قضية تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1948 هيمنت على العقل السياسي الفلسطيني على نحو لم يتح مجالاً للتفكير في مسألة السيادة السياسية والدولة ومصير الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967. ففي نظر القيادة السياسية، لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من فناء خارجي لفلسطين التي لا تعني في مخيلتها إلا الأرض المحتلة منذ سنة 1948. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن القيادة السياسية بعد سنة 1967 هي نفسها القيادة السياسية التي تشكلت قبل تلك السنة بهدف تحرير الأراضي المحتلة منذ سنة 1948، ولم تكن بفعل طبيعة ومستوى بنيتها الثقافية قادرة على التعامل مع آثار حرب 1948، أو مع المستجدات التي أفرزتها حرب 1967. لذلك حاربت بشدة أية توجهات واقعية ظهرت في الداخل، ورفضت بقوة فكرة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحمّل مسؤولياتها في الأراضي التي احتلت سنة 1967، وظلت تشكك في ولاء قيادات الداخل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وترفض التعامل معها على قدم المساواة مع قيادات الخارج التي كانت تشكل تجسداً لهدف

التحرير الكامل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع الخفي داخل الساحة الفلسطينية بين الداخل والخارج.

ويمكن افتراض أن ذلك التوجه بني على جملة من الأسباب والعوامل، أو على بعضها في أقل تقدير، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

(1) حقيقة أن الفلسطينيين في الخارج كانوا، في معظمهم، من اللاجئين الذين طردوا من أرضهم سنة 1948، والذين دفعوا باستمرار، سواء كقوة ضغط جماهيرية أو كعناصر قيادية، في اتجاه إدانة هدف التحرير الكامل، بغض النظر عن مدى واقعية ذلك الهدف، وعما سيجلبه ذلك من مخاطر وكوارث على بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

(2) ربما يكون صحيحاً ما يراه البعض في أن عدم تمتع الفلسطينيين بتجربة السيادة في الماضي حرّمهم القدرة على إدراك أهميتها والنضال من أجل اقتناصها. غير أن الكثير من الجماعات والشعوب التي ناضلت من أجل السيادة على أراضيها في العصر الحديث، لم تكن هي الأخرى قد مرت بمثل تلك التجارب. وينطبق هذا على اليهود أنفسهم. ويمكن القول إن الفلسطينيين هم الوحيدون الذين كرسوا نضالهم، منذ بدايات القرن العشرين حتى الوقت الراهن، من أجل تحرير الأرض بعيداً عن هدف السيادة السياسية. وقد يكون هذا هو السبب في أنهم لم يحققوا أيّاً من الهدفين حتى الآن، وذلك على العكس من اليهود الذين صبوا كل اهتمامهم على هدف إقامة الدولة.

(3) قد يكون صحيحاً القول إن الثقافة الأساسية للقيادة الفلسطينية هي الثقافة الإسلامية لا الثقافة الوطنية (القومية) الحديثة التي تشكّل على أساسها النظام الدولي الحديث، إذ إن تحرير كل فلسطين شكّل بالنسبة إليها، كما هو الآن بالنسبة إلى حركة "حماس"، هدفاً إسلامياً أكثر منه هدفاً وطنياً. ولذلك فإن مثل ذلك الهدف افتقد القدرة، بل الرغبة في صوغ استراتيجيات عملية تقود إلى الدولة الفلسطينية العربية في الأراضي التي احتلت سنة 1967، ناهيك عن هدف الدولة الديمقراطية.

(4) كذلك لم يعرف الفلسطينيون الديمقراطية بمفهومها العلمي الحديث، ولم يكن في استطاعتهم تطبيقها في عملية صنع القرارات. وهكذا جاءت صيغ القرارات، وخصوصاً تلك الصادرة عن دورات المجالس الوطنية، أشبه بكشكول يضم كل ما يمكن أن يريده الحاضرون.

(5) قد يكون صحيحاً أيضاً أن القيادة شُغلت باللعبة الدولية، واستمرأتها، بحيث لم تكن تشعر بالزمن ولا بتبعاته. فعلى مدى الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات، أصبح العالم مسرحاً للقيادات الفلسطينية، تجوبه أينما ومتى شاءت. وهكذا بعد تنقل من أحضان الصينيين إلى السوفيات إلى عدم الانحياز إلى المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإفريقية وجامعة الدول العربية، وبعد صراعات فلسطينية - عربية دامية، ما لبثت قيادة المنظمة أن وجدت نفسها في عرين الولايات المتحدة، لتعود من حيث ابتداء المجتمع الدولي بوضع أسس التسوية السياسية: الاعتراف بإسرائيل، والتفاوض معها، ونبد الإرهاب لا إدانته فقط، وكل ذلك في مقابل عدم التعهد بقيام دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت سنة 1967.

(6) كانت حصيلة كل ما سبق غياب القدرة على بلورة فكر سياسي فلسطيني، بكل ما يعنيه الفكر السياسي من قدرة على الاستقراء الموضوعي للواقع الذاتي والعالمي، وابتكار وسائل الاختراق، والنفوذ من الثغرات، وذلك انطلاقاً من أهداف واستراتيجيات تقوم على مراكمة الإنجازات لا على هدر ما يتحقق منها عن طريق المصادفة. لذلك آثرتُ هنا استخدام مصطلح العقل السياسي، لا الفكر السياسي، وذلك انطلاقاً من أن العقل السياسي هو في طبيعته أقرب إلى الفطرة والارتجالية. ■

## المصادر

- (1) أنظر استطلاعات الرأي الفلسطينية، وخصوصاً خلال الانتفاضة الأخيرة؛ وانظر أيضاً الكثير من المقابلات والبيانات السياسية الصادرة مؤخراً.
- (2) فيما يتعلق ببرنامج حركة الأرض، أنظر: حبيب قهوجي، "القصة الكاملة لحركة الأرض"، "شؤون فلسطينية"، العدد 1، آذار/مارس 1971، ص 112 - 125.
- (3) بشأن ما ورد في نشرة "فلسطيننا"، أنظر: عيسى الشعيبي، "الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، 1947 - 1977" (قبرص: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 1985)، ص 119؛
- عصام سخيني، "الكيان الفلسطيني: 1964 - 1974"، "شؤون فلسطينية"، العدد 41/42، كانون الثاني (يناير)/شباط (فبراير) 1975، ص 50.
- (4) الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

(5) Francis Boyle, "Creating the State of Palestine," in *The Palestine Yearbook of International Law* (Nicosia, Cyprus: Al-Shaybani Society of International Law), vol. IV, 1987/1988, pp. 15-43.

- (6) بشأن تفصيلات المشروعات، أنظر:
- Alain Gresh, *PLO, The Struggle Within: Towards an Independent Palestinian State* (London: Zed Books, 2<sup>nd</sup> edition, 1988), pp. 78-80, 92.
- (7) صلاح خلف (أبو إياد)، "فلسطين بلا هوية" (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ط2، 1991)، ص 219 – 220.
- (8) الشيعبي، مصدر سبق ذكره، ص 148؛ سخني، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- (9) أنظر، على سبيل المثال: منير شفيق، "لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، "شؤون فلسطينية"، العدد 7، آذار/مارس 1972، ص 65 – 73؛ شفيق الحوت، "كيف نقول (لا) للدولة الفلسطينية"، "شؤون فلسطينية"، العدد 24، آب/أغسطس 1973، ص 5 – 21.
- (10) Gresh, op. cit., p. 44.
- (11) Mohammad Rasheed, *Towards a Democratic State in Palestine* (Beirut: Research Center- PLO, 1970), Palestine Essays no. 24;
- نبيل شعث، "فلسطين الغد"، "شؤون فلسطينية"، العدد 2، أيار/مايو 1971، ص 5 – 23.
- (12) أنظر نصوص البيانات السياسية للمجالس الوطنية الفلسطينية (غزة، مكتبة مركز التخطيط الفلسطيني).
- (13) نص الخطاب في: "شؤون فلسطينية"، العدد 40، كانون الأول/ديسمبر 1974، ص 18.
- (14) الشيعبي، مصدر سبق ذكره، ص 268.
- (15) Gresh, op. cit., p. 135.
- (16) Ibid., p. 134.
- (17) نصوص البيانات السياسية، مصدر سبق ذكره.
- (18) "شؤون فلسطينية"، العدد 40، كانون الأول/ديسمبر 1974، ص 19.
- (19) نصوص البيانات السياسية، مصدر سبق ذكره.
- (20) المصدر نفسه.
- (21) David McDowall, *Palestine and Israel: The Uprising and Beyond* (California: California University Press, 1989), p. 15
- (22) ممدوح نوفل، "البحث عن الدولة" (رام الله: مؤسسة مواطن، 2000)، ص 152.
- (23) أنظر نص المؤتمر الصحافي للرئيس ياسر عرفات في: "شؤون فلسطينية"، العدد 190، كانون الثاني/يناير 1989، ص 141.
- (24) نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 360.
- (25) المصدر نفسه، ص 333.
- (26) Hanan Ashrawi, *This Side of Peace: A Personal Account* (New York: Simon & Schuster, 1995), through the pages.

- (27) بشأن تفصيلات السياسة الصينية، أنظر: سلافة حجاوي، "الصين والصراع العربي - الإسرائيلي"، "شؤون عربية"، العدد 34/33، تشرين الثاني (نوفمبر)/كانون الأول (ديسمبر) 1983، ص 363 - 380.
- (28) المصدر نفسه، ص 369.
- (29) Gresh, op. cit., p. 155.
- (30) سلافة حجاوي، "في التاريخ السياسي الفلسطيني: دراسة في المكان" (فلسطين، 2000)، ص 172.
- (31) أنظر، فيما يتعلق بتفصيلات نموذج ناميبيا: سلافة حجاوي، "حول التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة تحت بند الاتحاد من أجل السلام" (غزة: إصدارات مركز التخطيط الفلسطيني، 1997)، سلسلة مذكرات، العدد 17.
- (32) "الموقف الأميركي من إعلان الاستقلال والبيان السياسي" (وثائق مركز التخطيط الفلسطيني).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>